Document: EB 2015/LOT/P.18
Date: 30 July 2015
Distribution: Public
Original: Spanish

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير رئيس الصندوق

بشأن قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى جمهورية إكوادور من أجل مشروع دعم الجهات الفاعلة الريفية في اقتصاد شعبي تضامني

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Jesús Quintana
مدير البرنامج القطري
رقم الهاتف: 28 90 625 1 51+
البريد الإلكتروني: j.quintana@ifad.org

نشر الوثائق:

Alessandra Zusi Bergés
القائمة بأعمال
مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2092 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

للموافقة

المحتويات

خريطة منطقة المشروع **iii**

موجز التمويل **iv**

أولا– السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي **1**

ألف– التنمية القُطْرية والريفية وسياق الفقر 1

باء– الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القُطْرية المستند إلى النتائج 2

ثانيا– وصف المشروع **2**

ألف– منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة 2

باء– الهدف الإنمائي للمشروع 3

جيم– المكونات/النتائج 3

ثالثا– تنفيذ المشروع **5**

ألف– النهج 5

باء– الإطار التنظيمي 5

جيم– التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم وإدارة المعرفة 5

دال– الإدارة المالية والتوريد والتسيير 6

هاء– الإشراف 6

رابعا– تكاليف المشروع وتمويله وفوائده **6**

ألف– تكاليف المشروع 6

باء– تمويل المشروع 7

جيم– تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية 7

دال– الاستدامة 8

هاء– تحديد المخاطر وتخفيف أثرها 8

خامسا– الاعتبارات المؤسسية **8**

ألف– الامتثال لسياسات الصندوق 8

باء– المواءمة والتنسيق 9

جيم– الابتكارات وتوسيع النطاق 9

دال– الانخراط في السياسات 9

سادسا– الوثائق القانونية والسند القانوني **10**

سابعا– التوصية **10**

الذيول

الذيل الأول – اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها
الذيل الثاني – الإطار المنطقي

خريطة منطقة المشروع

جمهورية إكوادور

مشروع دعم الجهات الفاعلة الريفية في اقتصاد شعبي تضامني

تقرير التصميم

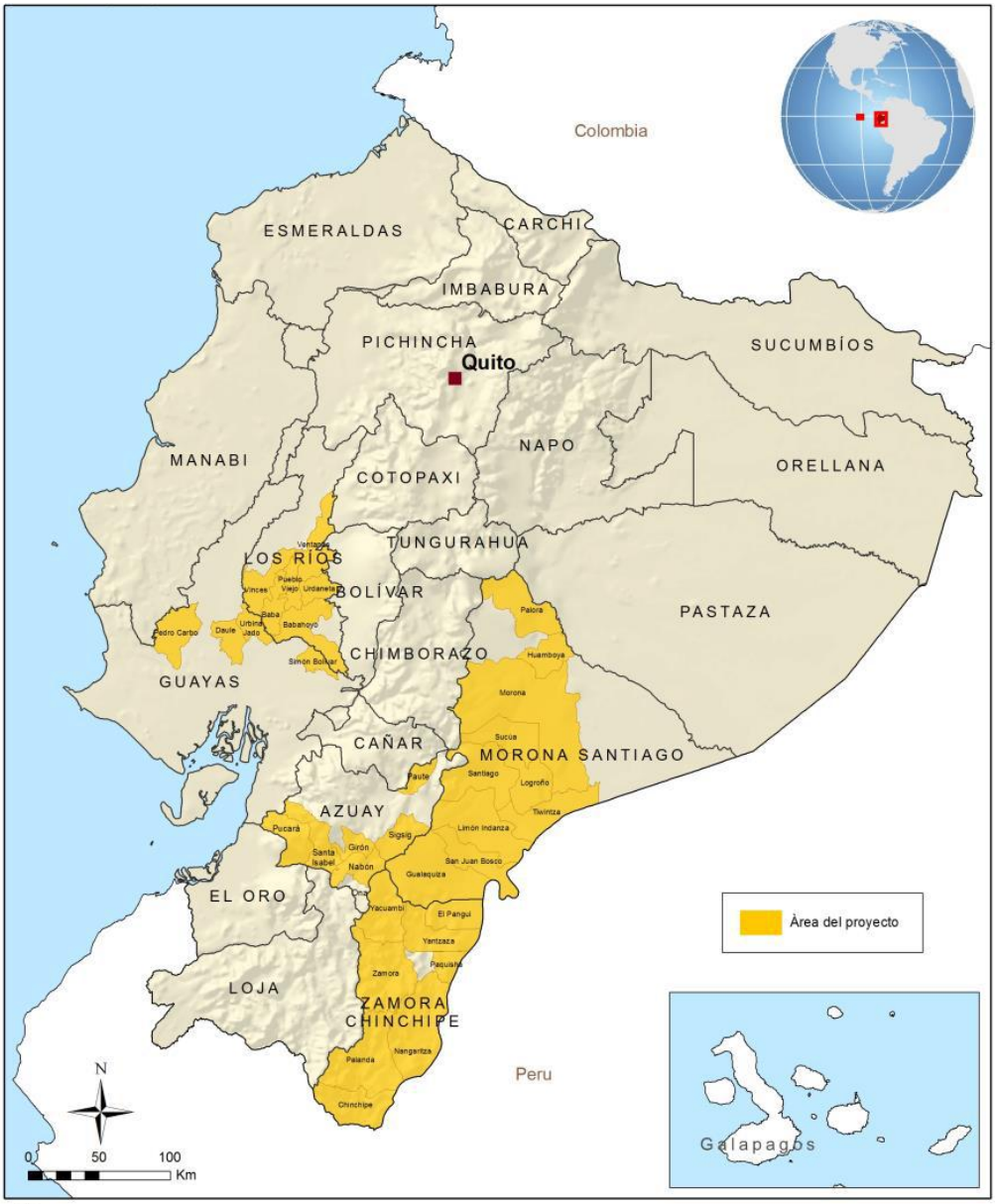

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية 2015/5/15

جمهورية إكوادور
مشروع دعم الجهات الفاعلة الريفية في اقتصاد شعبي تضامني

موجز التمويل

المؤسسة المُبادِرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض/المتلقي:	جمهورية إكوادور
الوكالة المنفذة:	المعهد الوطني للاقتصاد الشعبي والتضامني
التكلفة الكلية للمشروع:	35.97 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق:	000 250 14 يورو (بما يعادل 15.90 مليون دولار أمريكي تقريبا)
قيمة منحة برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة:	000 850 2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 4 ملايين دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	عادية: مدة القرض 18 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 3 سنوات، ويتحمل فائدة سنوية تعادل 100 في المائة من سعر الفائدة المرجعي للصندوق
مساهمة المقترض/المتلقي:	12 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	4.07 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	يخضع لإشراف الصندوق المباشر

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالتمويل المقترح تقديمه إلى جمهورية إكوادور من أجل مشروع دعم الجهات الفاعلة الريفية في اقتصاد شعبي تضامني، على النحو الوارد في الفقرة 40.

قرض ومنحة مقترح تقديمهما إلى جمهورية إكوادور من أجل مشروع دعم الجهات الفاعلة الريفية في اقتصاد شعبي تضامني

أولا- السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي

ألف- التنمية القُطْرية والريفية وسياق الفقر

1- تصنف إكوادور حاليا، وهي بلد وصل الناتج المحلي الإجمالي فيها لعام 2013 إلى 94.470 مليون دولار أمريكي، على أنها بلد متوسط الدخل. ويعتمد الاقتصاد إلى حد كبير على النفط والزراعة التصديرية. وبعد سنوات من انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي، انتخبت حكومة مستقرة بصورة ديمقراطية عام 2009 ومنذ ذلك الحين بدأت بتنفيذ برنامج لتغيير واسع في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وفي عام 2013 نما الناتج المحلي الإجمالي بحدود 4.6 بالمائة. ونظرا للتراجع الحالي في أسعار النفط ومنتجات التعدين، تشير الاسقاطات إلى أن معدل النمو لعام 2015 سيكون أقل بحدود 3.8 بالمائة، على الرغم من بقائه أعلى من الوسطي الإقليمي.

2- في السنوات الأخيرة حققت إكوادور قفزات كبيرة في محاربة الفقر. وبين عامي 2009 و2012 تراجع الفقر من 36 بالمائة إلى 25.5 بالمائة، مما يمثل أكثر الإنجازات لفتا للنظر في الإقليم. وتحسن مكافئ جيني من 0.55 إلى 0.484 على مدى نفس الفترة. وعلى الرغم من التقدم الأخير في المؤشرات الاجتماعية، إلا أن فجوة الفقر مازالت موجودة، وخاصة في المناطق الريفية حيث يصل معدل الفقر إلى 42 بالمائة، أي ما يقارب من ضعف معدله في المناطق الحضرية. يعتبر الفلاحون على وجه العموم، وعلى وجه الخصوص الإكوادوريون من أصل أفريقي، والسكان الأصليون والنساء، أفقر الأخماس. إضافة إلى ذلك، فإن 1.6 مليون من الإكوادوريين يعيشون في فقر مدقع، 70 بالمائة منهم في المناطق الريفية.

3- ونظرا لما ورد أعلاه، يعد استئصال الفقر المدقع والحد من انتشار الفقر، أحد أهم أهداف الحكومة الإكوادورية. وقد وُضعت استراتيجية رئيسية للترويج للإدماج الاجتماعي والاقتصادي لتعزيز ما يسمى بالاقتصاد الشعبي التضامني الذي يسعى للترويج للتنمية الاقتصادية على أساس تضامني مترابط.

4- وقد نجم مفهوم الاقتصاد الشعبي التضامني عن الحاجة إلى الاعتراف بقيمة الاقتصاد غير الرسمي أو الشعبي، والاقتصاد الذي يرتكز على أساس التعاونيات أو منظمات التضامن الاقتصادي، ومساهمته في

الناتج المحلي الإجمالي. وبالفعل، فإن الاقتصاد الشعبي التضامني هو أكبر مشغل لقوة العمل في إكوادور. وتمثل المبيعات من المشروعات الصغرى ما يقدر بحوالي 25.7 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، و10 بالمائة من إجمالي صافي الدخل، و90 بالمائة من وحدات الإنتاج في البلاد، وهو يولد حوالي 60 بالمائة من فرص العمل الإجمالية.

5- ويعد إضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد غير الرسمي ضمن الأطر الناظمة والإدارية الجديدة في إكوادور أحد الطرق للترويج لعلاقات اقتصادية أكثر عدالة وديمقراطية، علاوة على الوصول إلى إشراك أكبر للسكان الذين يعيشون في ظروف الفقر والضعف. ويتطلب الإطار القانوني السائد من المنظمات الاقتصادية تبني أفضل الممارسات في الإدارة، مثل وضع القوانين للموظفين، وإضفاء الطابع الديمقراطي على عمليات صنع القرار، وتوزيع الفوائد بأسلوب يتسم بالمساواة. وتجعل هذه الممارسات من الاقتصاد الشعبي التضامني جذابا للأشخاص الذين يعيشون في ظروف الفقر، والذين قد يقررون إما الانضمام إلى منظمة موجودة أو إنشاء منظمة جديدة.

باء- الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القُطْرية المستند إلى النتائج

6- في عام 2014، صادقت إكوادور على الاستراتيجية الوطنية للمساواة واستئصال الفقر، والتي تدعو إلى تعميم الحد من الفقر في مبادرة شاملة للتغيير في مصفوفة الإنتاج. وفي حال القطاع الريفي، تروج الاستراتيجية لنقلة من توفير الدعم لإنتاج الفلاحين إلى تبني نهج أكثر تعقيدا يستند إلى سلاسل القيمة. وبهذه الطريقة فإن المشروع يتواءم بصورة كاملة مع أولويات واستراتيجيات الحكومة الإكوادورية للشمولية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فإنه يسهم في استئصال الفقر الريفي.

7- إضافة إلى ذلك، فإن المشروع يتسق تماما مع الأهداف الاستراتيجية الموضوعة في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستند إلى النتائج الجديد الذي صاغه الصندوق لإكوادور، على النحو التالي: (أ) تحسين الوصول إلى الأصول والموارد لدعم التنويع في الاقتصاد الريفي الإكوادوري من خلال الترويج، من بين جملة أمور أخرى، للاستثمارات والمشروعات الترابطية التي تولد فرص العمالة والدخل للأسر الريفية الفقيرة في إكوادور؛ (ب) بناء قدرات المنتجين الريفيين الفقراء وأصحاب المبادرات المحتملين للمشاركة في صياغة السياسات المناصرة للفقراء، والاستفادة منها، دعما للإنتاج الشمولي.

ثانيا- وصف المشروع

ألف- منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة

8- سينفذ المشروع في المنطقة الجنوبية الشرقية من إكوادور، في أقاليم كوستا وسييرا سور وأمازونيا. وفي إقليم كوستا، سوف يغطي هذا المشروع محافظات غواياس ولوس ريوس؛ أما في سييرا سور فسيغطي محافظة أزواي؛ وفي أمازونيا سوف يغطي محافظات مورونا وسنتياغو وزامورا تشينتشيب، والتي تقع على الحدود مع بيرو. وسكان مورونا سانتياغو من السكان الأصليين بمعظمهم (حوالي 48.4 بالمائة)، في حين أنه وفي

المحافظات التي تقع في كوستا فإن أكثر من نصف السكان يُعرّفون على أنهم من أقلية المونتوبيو (وهي أقلية اثنية من سكان المنطقة).

9- سوف يركز الصندوق على المناطق التي تتسم بمستويات عالية من الاحتياجات الأساسية غير الملباة وبانتشار كبير للضعف. وفي سياق الفقر المستند إلى الاحتياجات غير الملباة، تم وضع الفقر بحدود 60.1 بالمائة على مستوى البلد بأسرها عام 2010، في حين أنه، وفي الكانتونات حيث سينفذ المشروع، فإن هذه المؤشرات أعلى من كل من الوسطي الوطني والوسطي على مستوى المحافظة. وتوجد أعلى هذه المستويات في أمازونيا، حيث الفقر المستند إلى الاحتياجات الأساسية غير الملباة يتراوح بحدود 95.9 بالمائة. وسكان هذه الكانتونات شباب تتراوح أعمارهم وسطيا بما دون 29 سنة.

10- سوف يعمل المشروع مع المنظمات والمشروعات المستندة إلى الرابطات المسجلة بالفعل مع هيئة رقابة الاقتصاد الشعبي التضامني، أو مع مؤسسات عامة أخرى، مثل وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والأحياء المائية ومصايد الأسماك، ووزارة الشمول الاقتصادي والاجتماعي. ويمكن أيضا إضفاء الطابع القانوني على الرابطات الجديدة. وسوف يكون المستفيدون من المشروع من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وأسر العمال الريفيين الذين يعيشون في فقر كما تم قياسه من خلال الاحتياجات الأساسية غير الملباة و/أو الضعف ولكن ممن لم يعودوا يتلقون التحويلات النقدية الإنمائية للتنمية البشرية، والذين قد يظهرون اهتماما وإمكانية لإنشاء وإدارة خطط أعمال بالشروط المنصوص عليها في إطار الاقتصاد الشعبي التضامني. وهنالك مجموعتان مستهدفتان مخصوصتان تم تحديدهما، وهما: النساء وأسرهن، والشباب. وتشير التقديرات إلى أن ما لا يقل عن 30 بالمائة من أسر المستفيدين ستكون من الأسر التي تترأسها النساء (حوالي 6000 أسرة) و10 بالمائة من الأسر التي يترأسها شباب (حوالي 2000 أسرة).

11- وضمن هذا الإطار، سيحتاج أولئك الذين يرغبون بأن يغدوا من المستفيدين من المشروع لأن يكونوا أعضاء في/أو الانضمام إلى منظمة من منظمات الاقتصاد الشعبي التضامني التي تمتلك صبغة قانونية، أو أن ينشئوا منظمة جديدة ويضفوا عليها الصبغة القانونية. وسوف يساعد المشروع هذه الفئة الأخيرة في عملية إضفاء الصبغة القانونية ضمن نظام الاقتصاد الشعبي التضامني. ويتوقع لهذا المشروع أن يغطي ما لا يقل عن 200 منظمة بهذه الطريقة.

باء- الهدف الإنمائي للمشروع

12- يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في زيادة دخول وفرص عمالة الأسر الريفية في الاقتصاد الشعبي والتضامني الذين يعيشون في ظروف الفقر والضعف ضمن منطقة المشروع. ومع استكمال هذا المشروع يُتوقع لحوالي 000 20 أسرة ريفية تعيش في ظروف الفقر والضعف، لجهة الظروف الاقتصادية والاجتماعية وتغير المناخ، أن تتلقى الفوائد، مع ما لا يقل عن 80 بالمائة منها ممن سيحظون بزيادات معتبرة في الدخل ناجمة عن الأنشطة الزراعية وغير الزراعية التي يروج لها المشروع.

جيم- المكونات/النتائج

13- تمت هيكلة المشروع على أساس ثلاثة مكونات مترابطة:

(أ) **بناء القدرات** (المرحلة الأولية وما قبل الاستثمارية). والهدف من هذا المكون هو تخفيف الحواجز التي تحد من تنمية المنظمات والمشروعات المستندة إلى الرابطات وتعزيز الجهات الفاعلة في الاقتصاد الشعبي التضامني لتطويرها وإدارتها بصورة مستدامة. والمقصود بهذا المكون ما يلي: (1) بناء قدرات المجموعات المستهدفة في المجالات الرئيسية من الاقتصاد الشعبي التضامني؛ (2) الترويج للحوار بين الجهات الفاعلة في هذا الاقتصاد وبينها وبين المؤسسات الوطنية والمحلية. وسوف يُسهم هذا المكون أيضا في تحسين السياسات العامة التي تروج للاقتصاد الشعبي التضامني، ولتيسير وصول الجهات الفاعلة في هذا الاقتصاد إلى الموارد والخدمات والأسواق العامة والخاصة.

(ب) **تنمية المشروعات والتبادل التجاري** (المرحلة الاستثمارية). ولدعم المجموعات المستهدفة في إعداد مبادرات مربحة ومستدامة، يدعو هذا المكون لنمطين من الاستثمارات المباشرة وهما: (1) الاستثمار في خطط الأعمال التضامنية؛ وسيتم توفير الدعم للمنظمات المدرجة في تنفيذ المكون الأول مع خطط تعزيز شاملة تعد على أساس تشاركي ويطبقها الأعضاء. وعلى هذا الأساس، يمكن للمشروع أن يقوم باستثمارات على شكل تحويلات غير قابلة للسداد أو المشاركة في تمويل مظاهر محددة أو جزء من خطط الأعمال التضامنية أو خطط الأعمال بأكملها، بما يتماشى مع المعايير المنصوص عليها في دليل تشغيل المشروع. وستغطي خطط الأعمال التضامنية السلع والخدمات التي توفر لها الأراضي نقاط القوة ويتوفر لها أسواق داخلية وخارجية؛ (2) الأموال لمبادرات مشروطة؛ حيث ستوفر لمنظمات الاقتصاد الشعبي التضامني الحوافز لتحقيق نمطين من الأهداف المخصوصة: الاندماج الاقتصادي وفرص العمل المحترم. وفي الحالة الأولى، سوف تضمن الحوافز تمكن عدد كبير من المزارعين من توصيل منتجاتهم إلى الأسواق وصولهم إلى وسائل النقل، وخدمات الجمع أو المساعدة التقنية؛ وتمكن المشروعات الصغيرة المستندة إلى الرابطات من الانضمام إلى كيان موجود أو خلق كيان جديد. وفي الحالة الثانية، سيتم ربط الحوافز بزيادة فرص العمل المحترم للأشخاص الذين يعيشون في ظروف الفقر أو الضعف، وللشباب الفقراء، والمعاقين، والنساء، والسكان الأصليين، والمعوزين، والإكوادوريين من أصل إفريقي، وأقلية المونتابيو. وسوف يتم تخصيص هذه الحوافز للمنظمات التي تم تجميعها بالفعل أو التي تحظى بفرص الوصول إلى أسواق مستقرة مع تمتعها بقدرة كافية في الوقت المناسب.

(ج) **إدارة المعرفة وإدارة المشروع** (المرحلة الاستثمارية). والتي تغطي أساساً الترويج لنظم التخطيط والرصد والتقييم التشاركية للمجموعة المستهدفة، علاوة على إدارة المعرفة وإدارة المشروع. وسوف يتضمن هذا المكون أيضا تعزيز الجهات الفاعلة الأخرى في الاقتصاد الشعبي التضامني، بما في ذلك المعهد الوطني للاقتصاد الشعبي والتضامني، وموفري الخدمات المحليين في مجالات رئيسية لتنمية هذا الاقتصاد، بما في ذلك الرصد والتقييم التشاركيين وإدارة المعرفة التي يتم توليدها.

14- كذلك يتضمن هذا المشروع أيضا أنشطة تنفذ بتمويل من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة لرفد الاستراتيجية الإجمالية للبرنامج. وسوف يتم تدريب المنظمات على أن تكون أكثر تأقلما مع تغير المناخ، كما سيتم تحديد الأنشطة المخصوصة، واقتراحها وتمويلها لتحسين صمود المستفيدين والاستثمارات الممولة. وسوف يقدم موفر خدمات متخصص التدريب اللازم. وكجزء من عملية الإعداد لخطة التعزيز الشاملة، سوف يتم إدراج المعلومات الخاصة بمخاطر المناخ، واقتراح إجراءات التخفيف منها. علاوة على إجراءات مخصوصة للتأقلم مع تغير المناخ تدرج في خطط الأعمال التضامنية. وسوف

يغطي التمويل المقدم من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة تنفيذ مثل هذه الإجراءات المخصوصة للتأقلم مع تغير المناخ في سياق خطط الأعمال التضامنية.

ثالثا- تنفيذ المشروع

ألف- النهج

15- المقصود باستراتيجية المشروع هو خلق وتعزيز قدرات المشروعات المستندة إلى الرابطات والتي ستشكل جزءا من النسيج الاقتصادي للاقتصاد الشعبي التضامني على مستوى الإقليم. ولهذا الغرض، سوف يتم إيجاد ثلاثة مناح رئيسية للإجراءات، باتباع الهيكلية التشغيلية للمعهد الوطني للاقتصاد الشعبي والتضامني: (1) تعزيز الجهات الفاعلة؛ (2) التنمية الإنتاجية والتبادل التسويقي؛ (3) الرصد والتقييم، بما في ذلك الرصد التشاركي وإدارة المعرفة. وسوف يطور المشروع ويطبق استراتيجيات محلية متفاوتة بأسلوب ملموس تشاركي مع الجهات الفاعلة، يتضمن عملية للحوار الجاري مع الجهات الفاعلة الرئيسية في الاقتصاد الشعبي التضامني والمكاتب المحلية للمؤسسات الحكومية والحكومات المستقلة اللامركزية، وفي حالة الشعوب الأصلية، السلطات التقليدية.

باء- الإطار التنظيمي

16- سيكون المعهد الوطني للاقتصاد الشعبي والتضامني مسؤولا عن تنفيذ البرنامج. ويقع مقر هذا المعهد في كويتو، وهو موجود في منطقة المشروع في مديرية المنطقة 5، ويغطي مقاطعات أزواي وموورونا سنتياغو، ومديرية المنطقة 7، التي تغطي مقاطعات زامورا تشينتشيب.

17- سوف يكون للمشروع منسق عام يعينه المعهد الوطني للاقتصاد الشعبي والتضامني بما يتماشى مع التشريعات السائدة في البلاد من خلال عملية اختيار يقبلها الصندوق. وسوف يقوم المنسق العام برفع تقاريره إلى المدير العام للمعهد، وسيكون مسؤولا عن إدارة المشروع وعن العمليات التشغيلية اليومية، بما يتماشى مع مديريات مناطق المحافظات التي توجد فيها الأنشطة. وسوف تتم الإدارة المالية بالتنسيق مع شعبة الإدارة المالية في المعهد. وسوف يكون المنسق العام مدعوما بموظفين إداريين وتقنيين مهنيين ممن هم ضروريين للتنفيذ الملائم.

18- سيضطلع بمسؤولية الإدارة المالية فريق يعينه المعهد الوطني للاقتصاد الشعبي والتضامني، وستتم إدارة المشروع على مستوى المحافظة من خلال فرق تقنية ترفع تقاريرها إلى مديريات المناطق في محافظات غواياس ولوس ريوس وأزواي وموورونا سانتياغو وزامورا تشينتشيب، بتنسيق وثيق مع المنسق العام.

جيم- التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم وإدارة المعرفة

19- سيطبق المشروع نظاما للتخطيط والرصد والتقييم والتعلم وإدارة المعرفة بما يتماشى مع التوجهات الوطنية وتوجهات المعهد الوطني للاقتصاد الشعبي والتضامني ومع المبادئ التوجيهية للصندوق. وسوف يشكل هذا النظام جزءا لا يتجزأ من إدارة المشروع وأداة إدارية تولد معلومات محدثة ذات صلة بنتائج المشروع، مع

تأكيدها على قياس النتائج – والمخرجات والنواتج والأثر – وستيسر منابر التعلم والتنمية تبادل الخبرات وأفضل الممارسات ونشر النتائج.

دال– الإدارة المالية والتوريد والتسيير

20- ستكون شعبة الإدارة المالية في المعهد الوطني للاقتصاد الشعبي والتضامني مسؤولة عن الإدارة المالية الإجمالية للمشروع، بما في ذلك عن الخطط التشغيلية السنوية، وتدفق الأموال، والصرف، والضوابط الداخلية، والمحاسبة، والإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات. وسوف يستخدم المشروع نظام معلومات الإدارة المالية الوطني مع نظام مخصوص إضافي ليلبّي متطلبات الصندوق.

21- **تدفق الموارد.** سوف يفتح المقترض/المتلقي حسابا في المصرف المركزي يعيّن حصرا لحصيلة القرض، وحسابا آخر يخصص بصورة حصرية لمنحة برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. وسيكون الحسابان معينان بالدولار الأمريكي.

22- **المراجعة.** سوف تخضع القوائم المالية السنوية الموحدة للمراجعة السنوية من قبل مراجع مستقل، بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية لمراجعة حسابات المشروعات في الصندوق. وسوف تتم مراجعة جميع حسابات المشروع، بما في ذلك تلك التي تتعلق بأموال الصندوق والتي تتعلق بالأموال النظيرة الوطنية. وسوف ترفع تقارير المراجعة إلى الصندوق في غضون ستة أشهر قبل انتهاء كل سنة مالية.

23- **التوريد والتعاقد.** سوف يتم التوريد والتعاقد بما يتماشى مع نظام التعاقد العام الوطني والقواعد والقانون العضوي، إلى الحد الذي تتواءم فيه هذه القوانين والإجراءات مع المبادئ التوجيهية للصندوق فيما يتعلق بتوريد السلع والأشغال والخدمات.

هاء– الإشراف

24- سوف يشرف الصندوق على هذا المشروع إشرافا مباشرا، وسوف يتم توفير الدعم منذ بداية التصميم للإعداد للاستهلال بصورة ملائمة. وسوف يجري الصندوق مع المقترض/المتلقي استعراض منتصف الفترة بصورة مشتركة في نهاية السنة الثالثة.

رابعا– تكاليف المشروع وتمويله وفوائده

ألف– تكاليف المشروع

25- تبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع بحدود 35.97 مليون دولار أمريكي، بما في ذلك الطوارئ. وستكون تكلفة المكون الأول 4.27 مليون دولار أمريكي (ما يعادل 11.9 بالمائة)، في حين يستدعي المكون الثاني مخصصا قدره 26.43 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 73.5 بالمائة من إجمالي الاستثمار. وسينطوي المكون الثالث على إنفاق قدره 5.27 مليون دولار أمريكي (14.7 بالمائة).

الجدول 1

التكاليف التأشيرية للمشروع بحسب المكون والجهة الممولة

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	قرض الصندوق		منحة الصندوق		المستفيدون		المقترض/المتلقي التمويل الموازي		المجموع	
المكون	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*
1 – بناء القدرات	2 913	68.3	840	19.7	-	-	512	12.0	4 265	11.9
2- تنمية المشروعات والتبادل التجاري	12 213	46.2	3 160	12.0	4 073	15.4	6 988	26.4	26 434	73.5
3- إدارة المعرفة وإدارة المشروع	774	14.7	-	-	-	-	4 500	85.3	5 274	14.7
المجموع	15 900	44.2	4 000	11.1	4 073	11.3	12 000	33.4	35 973	100.0

باء- تمويل المشروع

26- يصل التمويل الإجمالي للمشروع إلى ما يقارب 35.97 مليون دولار أمريكي. وسيسهم المقترض/المتلقي بحدود 12 مليون دولار أمريكي (33.4 بالمائة)، في حين سيوفر قرض الصندوق مبلغا قدره 15.90 مليون دولار أمريكي (44.2 بالمائة)، وستوفر منحة برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة 4 ملايين دولار أمريكي (11.1 بالمائة)، أما المستفيدون فسيساهمون بمبلغ 4.07 مليون دولار أمريكي (11.3 بالمائة) إما نقدا أو عينا.

الجدول 2

التكاليف التأشيرية للمشروع بحسب فئة الإنفاق والجهة الممولة

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	قرض الصندوق		منحة الصندوق		المستفيدون		المقترض/المتلقي التمويل الموازي		المجموع	
فئة الإنفاق	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*	*المبلغ*	*%*
ألف – التدريب	2 913	83.0	312	8.9	-	-	283	8.1	3 508	
باء –الاستشارات	2 445	72.4	528	15.6	-	-	405	12.0	3 379	
جيم – المنح	10 256	42.1	3 159	13.0	4 073	16.7	6 878	28.2	24 367	
دال – السلع، الخدمات، والمدخلات	-	-	-	-	-	-	127	100.0	127	
هاء – المركبات	285	88.0	-	-	-	-	39	12.0	324	
واو – المرتبات	-	-	-	-			4 267	100.0	4 267	
المجموع	15 900	44.2	4 000	11.1	4 073	11.3	12 000	33.4	35 973	

•

جيم- تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية

27- يتوقع لهذا المشروع أن يفيد بصورة مباشرة حوالي 000 20 أسرة ريفية. ويتوقع لمعظم الأسر المستفيدة أن تنخرط في الإنتاج الزراعي مع إضافة القيمة، أما باقي الأسر فستنخرط في أشكال أخرى من الإنتاج أو توفير خدمات أخرى. وستحظى معظم المشروعات الفرعية بتمويل مشترك بمساهمات نقدية أو عينية من المستفيدين.

28- سوف تولد الأنشطة الممولة دخلا يتراوح بين 400 إلى 1000 دولار أمريكي للأسرة الواحدة سنويا، تبعا لنمط النشاط ومستوى تخصيص الأصول الإنتاجية.

دال- الاستدامة

29- سيضمن التصميم البسيط الذي يتسم في الوقت نفسه بالكفاءة والفعالية لخطة الأعمال التضامنية التي تظهر نتائج تحفيزية في وقت قصير الاستدامة الاقتصادية للمبادرات. وأما استدامة التغييرات الثقافية التي سيدخلها المشروع، فيما يتعلق بتقييم ونشر المفاهيم والممارسات التي تتوجه نحو الأعمال وتستند إلى الرابطات، فسوف تعتمد بصورة أساسية على الفوائد الفعلية التي تتحصل عليها أسر الاقتصاد الشعبي التضامني. وبناء عليه، تعد حملات رفع الوعي وبناء القدرات هامة؛ في الوقت نفسه سيكون فتح الفضاءات للمشاركة والقيادة من قبل الشباب أمرا أساسيا لاستدامة المبادرات. وأخيرا، سيعزز تحليل المخاطر البيئية من تصميم المبادرات الاستدامة البيئية لمشروعات تستند إلى الرابطات، وإدخال التكنولوجيات والممارسات المحددة للتخفيف من آثار تغير المناخ.

هاء- تحديد المخاطر وتخفيف أثرها

30- تتعلق الأخطار ذات الصلة بتنفيذ المشروع أساسا بقضايا الإدارة. ومن بين إجراءات التخفيف من هذه المخاطر المحتملة: (1) تطوير خطة اتصالات لتيسير التنسيق الفعال والروابط بين الجهات الفاعلة المختلفة المنخرطة في تنفيذ المشروع؛ (2) القيام بتحليل للسوق والتصميم التشاركي لخطة الأعمال لتقدير الجدوى التسويقية لكل مشروع قبل الشروع بالاستثمارات؛ (3) الرصد المستمر لموفري الخدمات استنادا إلى مؤشرات العملية، للتخفيف من خطر تراجع العرض المحلي من موفري الخدمات المؤهلين بصورة كافية؛ (4) وأخيرا، وللتخفيف من أثر تغير المناخ سيتم إدخال تقنيات للتأقلم وإدارة المخاطر، وتوفير الدعم لتنويع المحاصيل، من بين جملة أمور أخرى.

خامسا- الاعتبارات المؤسسية

ألف- الامتثال لسياسات الصندوق

31- يقع مقترح المشروع ضمن الهدف الشامل للإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2011–2015 ويسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية ذات الصلة بتحسين الوصول إلى الخدمات مما يساهم في الحد من الفقر، علاوة على تنمية الأصول الطبيعية والاقتصادية لتحسين صمود السكان الريفيين المحرومين. إضافة إلى ذلك، فإن نهج المشروع واستراتيجيات تنفيذه تتواءم مع سياسة استهداف فقراء الريف، وسياسة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وسياسة الصندوق بشأن الانخراط مع الشعوب الأصلية، بما في ذلك متطلبات الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة، وسياسة الصندوق بشأن إدارة البيئة والموارد الطبيعية والإجراءات الخاصة بتغير المناخ وإجراءات التقييم الاقتصادي والاجتماعي والمناخي، وسياسات التمويل الريفي وإدارة المعرفة والابتكار.

باء- المواءمة والتنسيق

32- يقع هذا المشروع بصورة كاملة ضمن أولويات الحكومة الإكوادورية كما نصت عليها الخطة الوطنية للرفاهية للفترة 2013-2017 (خطة التنمية الوطنية)، ويسهم في استراتيجية الشمول الاقتصادي والاجتماعي بموجب نهج تغيير مصفوفة إنتاج وزارة الشمول الاقتصادي والاجتماعي و المعهد الوطني للاقتصاد الشعبي والتضامني لاستئصال الفقر الريفي من خلال تطوير الاقتصاد الشعبي التضامني. وهو يتواءم أيضا مع المكون الثاني من الاستراتيجية الوطنية للمساواة واستئصال الفقر، والتي تتمثل محاورها في الثورة الزراعية لأغراض السيادة الغذائية، والترويج للعمل المحترم، وتعزيز الاقتصاد الشعبي التضامني. ويتطرق هذا المشروع أيضا بصورة مباشرة للأهداف الاستراتيجية لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستند إلى النتائج للفترة 2014-2018.

جيم- الابتكارات وتوسيع النطاق

33- سيسمح هذا البرنامج بتكرار نهج الاقتصاد الشعبي التضامني، والذي أحرز نتائج جيدة للغاية في ظل مشروع المحور المركزي في إكوادور الذي نفذه المعهد الوطني للاقتصاد الشعبي والتضامني بتمويل من الصندوق وأغلق عام 2014. ونظرا لأثره الإيجابي، طلب المعهد من الصندوق دعما لإعداد عملية جديدة والاستمرار بدعم الجهات الفاعلة في الاقتصاد الشعبي التضامني من خلال توسيع النطاق إلى منطقة تدخل جديدة وإدخال نهج وأدوات جديدة تستند إلى الدروس المستفادة.

34- علاوة على ذلك، يتضمن هذا المقترح أيضا إجراءات ابتكارية للترويج للشمولية الاقتصادية للسكان الضعفاء. من بينها توسيع نطاق المشروعات المستندة إلى الرابطات مع حوافز مشروطة، تستخدم للتمويل المشترك لرأس المال التشغيلي لمشروعات التضامن المعززة. وبهذا الأسلوب فسوف يمكن المشروع المشروعات التضامنية الواعدة من زيادة حجمها.

35- وأخيرا، سوف تتضمن إدارة المعرفة أنشطة لجمع وتقاسم المعلومات المتراكمة خلال تنفيذ المشروع والاستفادة منها، بهدف نشر أفضل الممارسات والمعرفة العملية المتوفرة في مناطق المشروع.

دال- الانخراط في السياسات

36- يسعى المشروع للمساهمة في تحسين السياسات العامة التي تروج للاقتصاد الشعبي التضامني مع مدخلات وملاحظات من الجهات الفاعلة السياسية والمؤسسية المسؤولة عن الترويج للاقتصاد الشعبي التضامني ووضع القواعد الناظمة له. وسيتم ذلك من خلال القضاء على العوائق التي تواجهها الجهات الفاعلة – المنظمات والمؤسسات على حد سواء – واحتياجاتها ودعم تبادل الدروس المستفادة. ولضمان أن يكون للجهات الفاعلة في الاقتصاد الشعبي التضامني أثر على تحقيق التغييرات والإصلاحات المطلوبة، هنالك حاجة لبناء قدرات القادة الموجودين في منطقة المشروع، وسيتم تشجيع بناء الشبكات. كما سيشارك قادة المنظمات الذين يتم انتقاؤهم مسبقا في التدريب كجزء من دورات تهدف إلى تعزيز مهاراتهم الشاملة.

سادسا– الوثائق القانونية والسند القانوني

37- ستشكل اتفاقية التمويل بين جمهورية إكوادور والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل المقترح إلى المقترض/المتلقي. وترفق نسخة من اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها كذيل أول بهذه الوثيقة.

38- وجمهورية إكوادور مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة تلقي تمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

39- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وسياسات التمويل ومعاييره في الصندوق.

سابعا– التوصية

40- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية إكوادور قرضاً بشروط عادية تعادل قيمته أربعة عشر مليونا ومئتين وخمسين ألف يورو (000 250 14 يورو)، على أن يخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

قرر أيضا: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية إكوادور منحة في إطار برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة تعادل قيمتها مليونين وثمانمائة وخمسين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 850 2 وحدة حقوق سحب خاصة)، على أن تخضع لأية شروط وأحكام تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

كانايو نوانزي

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

Convenio de financiación negociado: "Proyecto de Fortalecimiento de los Actores Rurales de la Economía Popular y Solidaria (FAREPS)"

(Negociaciones concluidas el 15 de julio de 2015)

Número del Préstamo: ____
Número de la Donación ASAP: _____

Proyecto de Fortalecimiento de los Actores Rurales de la Economía Popular y Solidaria (FAREPS) (el "Proyecto")

El Fondo Internacional para el Desarrollo Agrícola (el "FIDA")

Y

la República del Ecuador (el "Prestatario/Receptor")

(cada uno de ellos por separado la "Parte" y colectivamente las "Partes")

acuerdan lo siguiente:

Preámbulo

CONSIDERANDO que el diseño del presente Proyecto contempla actividades relacionadas de manera directa con la adaptación y promoción de resiliencia al cambio climático y manejo sostenible de recursos naturales;

CONSIDERANDO que la Junta Ejecutiva del FIDA en su 105º período de sesiones aprobó la propuesta de creación del Fondo Fiduciario del Programa de Adaptación para la Agricultura en Pequeña Escala (ASAP) del FIDA con el fin de financiar, en forma de donaciones, componentes de la cartera básica de proyectos y programas financiados por el FIDA para aumentar la capacidad de resistencia de los agricultores en pequeña escala al cambio climático en las cinco esferas principales de efectos del ASAP;

CONSIDERANDO que, sobre la base de las consideraciones anteriores, el Fondo ha acordado extender un Préstamo y una Donación ASAP al Prestatario/Receptor en los términos y condiciones establecidos en este Convenio;

CONSIDERANDO que el Prestatario/Receptor acepta que las actividades del Proyecto sean financiadas de conformidad con el presente Convenio;

Las Partes acuerdan lo siguiente:

Sección A

1. Los siguientes documentos en su conjunto conforman colectivamente este Convenio: el presente documento, la Descripción y las Disposiciones de ejecución del Proyecto (Anexo 1) y el Cuadro de asignaciones (Anexo 2).

2. Se adjuntan al presente convenio las *Condiciones Generales para la Financiación del Desarrollo Agrícola* de fecha 29 de abril de 2009, en sus sucesivas versiones enmendadas, (las "Condiciones Generales") y cualquiera de las disposiciones en ellas contempladas serán aplicables al presente Convenio. A los efectos del presente Convenio, los términos definidos en las Condiciones Generales tendrán el significado en ellas indicado.

3. El FIDA proporcionará un Préstamo y una Donación ASAP (la "Financiación") al Prestatario/Receptor, que éste utilizará para ejecutar el Proyecto de conformidad con los términos y condiciones del presente Convenio.

Sección B

1. A. El monto del Préstamo es de catorce millones doscientos cincuenta mil euros (EUR 14 250 000).

B. El monto de la Donación ASAP es de dos millones ochocientos cincuenta mil derechos especiales de giro (DEG 2 850 000).

2. El Préstamo se concede en condiciones ordinarias, y pagará un tipo de interés equivalente al cien por ciento (100%) del tipo de interés variable de referencia que determine la Junta Ejecutiva del FIDA. El Préstamo tendrá un plazo de reembolso de dieciocho (18) años, incluido un período de gracia de tres (3) años a partir de la fecha en que el Fondo haya determinado que se han cumplido todas las condiciones generales previas para el retiro de fondos.

3. La Moneda de Pago del Préstamo será el dólar de los Estados Unidos de América.

4. El primer día del Ejercicio Financiero aplicable será 1º de enero.

5. Los pagos del capital y los intereses del Préstamo serán pagaderos cada 15 de mayo y 15 de noviembre. El capital del Préstamo será pagadero en 30 plazos semestrales, comenzando tres años después de la fecha de cumplimiento de las condiciones previas al retiro de los fondos. En dicho momento el FIDA comunicará al Prestatario/Receptor el plan de amortización correspondiente.

6. El Prestatario/Receptor abrirá en el Banco Central del Ecuador, una Cuenta Designada exclusivamente para los recursos de Préstamo y otra Cuenta Designada exclusivamente para los recursos de la Donación ASAP. Ambas serán denominadas en dólares de los Estados Unidos de América.

7. El Prestatario/Receptor proporcionará financiación de contrapartida para el Proyecto por un monto equivalente aproximadamente a USD12 millones.

Sección C

1. El Organismo Responsable del Proyecto será el Instituto Nacional de Economía Popular y Solidaria (IEPS).

2. La Fecha de Terminación del Proyecto será el quinto aniversario de la fecha de entrada en vigor del presente Convenio que será la firma del Convenio de Financiación.

Sección D

1. El FIDA realizará la gestión administrativa de su Financiación y será responsable de la supervisión del Proyecto.

Sección E

1. Se considera que es motivo adicional a los previstos en las Condiciones Generales para la suspensión del presente Convenio el siguiente:

Que el FIDA haya constatado que los recursos de la Financiación no están siendo canalizados adecuadamente al grupo objetivo del Proyecto.

2. Se considera que son condiciones específicas adicionales a las previstas en las Condiciones Generales previas para el retiro de fondos las siguientes:

a) Que el/la Coordinador General del Proyecto haya sido seleccionado de acuerdo a lo establecido en el Anexo I, sección 2 de este Convenio.

b) Que se disponga de un borrador del Manual de Operaciones del Proyecto aceptable para el Fondo.

c) Que el Prestatario/Receptor haya abierto las Cuentas Designadas en el Banco Central del Ecuador.

d) Que se hayan asignado los fondos de contrapartida en el presupuesto general del Prestatario/Receptor, de acuerdo al plan plurianual del Proyecto.

3. Se indican a continuación los representantes designados y las direcciones que han de utilizarse para cualquier intercambio de comunicaciones relacionadas con el presente Convenio:

Por el Fondo:

Presidente
Fondo Internacional de Desarrollo Agrícola
Via Paolo di Dono 44
00142 Roma, Italia

Por el Prestatario/Receptor:

Ministro
Ministerio de Finanzas
Avenida 10 de Agosto
y Jorge Washington
Quito, Ecuador

El presente Convenio se ha preparado en español en dos (2) copias originales, una para el Prestatario/Receptor y una para el FIDA.

REPÚBLICA DE ECUADOR

_____
[insertar nombre del Representante Autorizado]
[insertar su título]

Fecha: _____

FONDO INTERNACIONAL PARA EL
DESARROLLO AGRÍCOLA

_____
Kanayo F. Nwanze
Presidente

Fecha: _____

Anexo 1

Descripción del Proyecto y disposiciones de ejecución

VIII. Descripción del Proyecto

1. *Población-objetivo.* La población-objetivo está constituida por familias de pequeños productores rurales con interés y potencial de gestionar planes de negocio bajo las condiciones establecidas por el Prestatario/Receptor en el marco de su sistema de la Economía Popular y Solidaria (EPS). Se dará prioridad a las mujeres y sus familias, y a los jóvenes. Para ser beneficiario del Proyecto, la población-objetivo deberá estar constituida en organizaciones productivas o empresas asociativas.

2. *Meta.* Contribuir a la erradicación de la pobreza en el marco de la EPS en la zona de influencia del Proyecto que comprende las Provincias de Guayas, Los Ríos, Azuay, Morona Santiago y Zamora Chinchipe.

3. *Objetivo.* El objetivo de desarrollo del Proyecto es la mejora de los ingresos y el empleo de la población-objetivo en condición de pobreza y vulnerabilidad en la zona de intervención del Proyecto.

4. *Componentes*. El Proyecto consta de tres (3) componentes.

4.1 Componente 1. Desarrollo de capacidades. El objetivo de este componente es reducir las barreras que limitan el desarrollo de las organizaciones productivas o empresas asociativas y fortalecer a los actores de la EPS para que logren desarrollar y gestionar las mismas de una manera sostenible. Las acciones implementadas estarán enfocadas en el fortalecimiento de las capacidades de la población-objetivo en áreas fundamentales para la EPS y en la promoción de los mecanismos de diálogo entre los actores de la EPS y entre éstos y las instituciones locales y nacionales.

El componente será implementado en dos fases principales:

a) *Fase inicial*. En la fase inicial de implementación de este componente, el Organismo Responsable del Proyecto desarrollará un Plan de Comunicación que comprenderá especificaciones para realizar consultas entre el Proyecto y los representantes de los pueblos y grupos indígenas que conforman la población-objetivo. Al mismo tiempo, el Organismo Responsable del Proyecto realizará un mapeo que intentará identificar a las potenciales organizaciones productivas o empresas asociativas de la EPS que estén habilitadas e interesadas en participar en la implementación del Proyecto. Una vez identificadas, las organizaciones productivas o empresas asociativas serán categorizadas (con base en un diagnóstico participativo sobre su nivel de organización, asociatividad y capacidades empresariales) en organizaciones productivas o empresas asociativas: consolidadas, medianamente consolidadas e incipientes.

En esta fase inicial, se realizarán asimismo estudios y análisis de situación y oportunidades de EPS, donde se identificará los principales productos y servicios generados en los territorios de las organizaciones productivas o empresas asociativas de la EPS. Será fundamental que del mismo modo se realicen estudios de mercado de manera de identificar las demandas de productos y servicios que puedan representar un nicho de oportunidad para estas organizaciones o empresas de la EPS.

b) *Fase de pre-inversión*. Una vez pre-seleccionadas las organizaciones productivas o empresas asociativas que participarán en la implementación de actividades del Proyecto, el Organismo Responsable del Proyecto desarrollará una hoja de ruta personalizada que constituirá la base para el desarrollo del Plan de Fortalecimiento Integral (PFI) de manera de preparar a las organizaciones productivas o empresas asociativas a recibir y ejecutar autónomamente transferencias no reembolsables para la implementación de las actividades identificadas.

Bajo este componente, el Proyecto buscará fortalecer las capacidades alrededor de los PFI, en base a los cuales se desarrollarán Planes de Negocios Solidarios (PNS) que incluirán análisis sectoriales del sistema productivo, cadenas de valor o prestación de servicios y estudios sobre los mercados financieros locales y análisis de la demanda, de manera de identificar los espacios reales para el crecimiento de las micro o medianas organizaciones productivas o empresas asociativas y que al mismo tiempo contribuyan a disminuir los riesgos climáticos futuros.

El Proyecto contribuirá asimismo al mejoramiento de las políticas públicas de promoción de la EPS mediante propuestas de reforma o creación de instrumentos jurídicos que eliminen o mitiguen las barreras que limitan las posibilidades de actuación de los actores de la EPS.

4.2 Componente 2. Desarrollo de emprendimientos e intercambio comercial. El objetivo de este componente es apoyar a las familias rurales en condición de pobreza y/o vulnerabilidad y a sus organizaciones productivas o empresas asociativas en el desarrollo de emprendimientos económicos, rentables y sostenibles.

El componente prevé dos líneas directas de inversión:

a) *Inversión en negocios solidarios*. El Proyecto apoyará a organizaciones productivas o empresas asociativas contempladas bajo el primer componente que hayan elaborado sus PFI en forma participativa, cuyo contenido sea comprendido de manera integral por sus socios y cuyas actividades estén siendo implementadas por los mismos. Se harán transferencias no reembolsables a las organizaciones productivas o empresas asociativas que califiquen bajo los presupuestos arriba mencionados para cofinanciar actividades específicas de los PNS, de acuerdo a los criterios de elegibilidad detallados en el Manual de Operaciones del Proyecto. El requisito mínimo de los PNS será la focalización de los mismos hacia productos y/o servicios para los cuales existan fortalezas en el territorio y oportunidades de mercado dentro o fuera de los territorios.

b) *Fondos de incentivos condicionados*. El Proyecto ofrecerá incentivos económicos a organizaciones productivas o empresas asociativas de la EPS en función del logro de objetivos específicos. Las organizaciones productivas o empresas asociativas susceptibles de acceder a estos incentivos serán aquellas que hayan participado en el primer componente y se hayan fortalecido adecuadamente en el proceso en éste previsto. Los PNS que las organizaciones productivas o empresas asociativas preparen serán sometidos a una evaluación según los criterios detallados en el Manual de Operaciones del Proyecto. Si la evaluación es positiva, la organización o empresa podrá optar por uno de los siguientes incentivos:

i) Incentivos para la integración económica: para ampliar el número de productores/as que ofrezcan productos y reciban servicios de transporte, acopio o asistencia técnica y para facilitar la integración de organizaciones productivas o empresas asociativas con entidades ya existentes o promover la creación de una nueva entidad.

ii) Incentivos de trabajo digno: Vinculados al incremento de plazas de trabajo dignas para personas en condición de pobreza y/o vulnerabilidad a través de la participación de los mismos como socios en organizaciones productivas o empresas asociativas. Estos incentivos serán restringidos a organizaciones y empresas ya fortalecidas que tengan acceso a mercados estables y una capacidad instalada suficiente.

El segundo componente apoyará de igual manera la comercialización asociativa en cuanto a la comercialización de productos agropecuarios y servicios enfocados en el ámbito rural. Asimismo promoverá el acceso de las organizaciones productivas o empresas asociativas a servicios financieros rurales, la educación financiera, y la promoción del ahorro de las mismas.

4.3 Componente 3. Desarrollo de conocimientos, gestión y administración. Este componente desarrollará un Sistema de Planificación, Seguimiento, Evaluación y Gestión del Conocimiento; un Sistema de Gestión y Administración –alineados con las políticas del Organismo Responsable del Proyecto-, y apoyará el Fortalecimiento de capacidades en el IEPS y otros actores del Proyecto.

5. *Actividades financiadas con fondos ASAP.* Los fondos ASAP complementarán la estrategia general del Proyecto, capacitando a las organizaciones productivas o empresas asociativas para una mejor adaptación al cambio climático, así como identificando, proponiendo y financiando actividades concretas que mejoren la resiliencia de los beneficiarios y las inversiones financiadas. La capacitación será brindada por prestadores de servicios especializados o entidades institucionales.

Como parte de la preparación de los PFI se incluirá información sobre el riesgo climático, identificación de soluciones viables, manejo del riesgo y medidas específicas de adaptación en los PNS. Los fondos ASAP financiarán la implementación de medidas específicas de adaptación en el marco de dichos PNS.

IX. Disposiciones de ejecución

1. Organismo Responsable del Proyecto

1.1. *Designación*. El Prestatario/Receptor designa como Organismo Responsable del Proyecto al Instituto Nacional de Economía Popular y Solidaria (IEPS).

1.2. *Funciones*. El IEPS será el responsable de la ejecución general del Proyecto y entre sus responsabilidades se encuentran el incluir en la proforma presupuestaria anual, los requerimientos de recursos del Proyecto y tramitar su aprobación ante la Secretaría Nacional de Planificación y Desarrollo (SENPLADES) y el Ministerio de Finanzas.

2. Dirección del Proyecto

2.1. El Proyecto contará con un Coordinador General del Proyecto, que será contratado por el IEPS de conformidad con la normativa nacional vigente, mediante un proceso de selección aceptable para el Fondo. El nombramiento del Coordinador General del Proyecto se hará previa no objeción del Fondo.

2.2. El Coordinador General del Proyecto dependerá de la Dirección General del IEPS y estará encargado de ejercer la administración e implementación de las actividades diarias del Proyecto, en coordinación con las Direcciones Zonales para las provincias de Guayas, Los Ríos, Azuay, Morona Santiago y Zamora Chinchipe. La administración financiera del Proyecto será ejercida en coordinación con la Dirección Administrativa Financiera del IEPS. La permanencia en el cargo y eventual renovación del contrato del Coordinador General del Proyecto estará sujeta a evaluaciones de desempeño satisfactorias anuales por el Organismo Responsable del Proyecto.

2.3. El Coordinador General del Proyecto contará con el apoyo del personal profesional, técnico y administrativo necesario para la correcta ejecución de las actividades del Proyecto. Los procedimientos para la contratación de este personal serán detallados en el Manual de Operaciones del Proyecto y estarán alineados con las políticas del Organismo Responsable del Proyecto.

3. **Administración Financiera del Proyecto**

3.1. El Proyecto contará con un equipo de personal administrativo financiero que será contratado por el IEPS y dependerá de la Dirección Administrativa Financiera del IEPS. El personal estará compuesto por un Coordinador Financiero, un Contador, un Especialista en Presupuesto, un Especialista en Contratación Pública y el personal técnico y administrativo necesario para la correcta ejecución de actividades. Los procedimientos para la contratación de este personal serán detallados en el Manual de Operaciones del Proyecto y estarán alineados con las políticas del Organismo Responsable del Proyecto.

3.2. El equipo financiero, en coordinación con el Coordinador General del Proyecto, estará encargado de: la administración adecuada de los recursos materiales y económicos del Proyecto, la preparación de las solicitudes de desembolso; el registro de las transacciones financieras por categorías de gastos; la preparación de los informes financieros requeridos por el FIDA y de los estados financieros anuales; preparación del Plan de Adquisiciones y contratación anual de conformidad con la normativa nacional en la medida que ésta sea compatible con las Directrices del FIDA.

4. **Equipos Técnicos Provinciales**

4.1. El Proyecto contará con equipos técnicos provinciales que dependerán de las Direcciones Zonales para las provincias de Guayas, Los Ríos, Azuay, Morona Santiago y Zamora Chinchipe, y que estarán encargados de la administración e implementación de las actividades del Proyecto a nivel provincial, en coordinación estrecha con el Coordinador General del Proyecto.

4.2. Los equipos técnicos provinciales estarán compuestos por un Técnico en Fortalecimiento de Actores de la EPS; un Técnico para Fomento Productivo; un Técnico de Intercambio y Mercados; un Técnico Administrativo y Financiero, y el personal necesario para la correcta ejecución del Proyecto. Los procedimientos para la contratación de este personal serán detallados en el Manual de Operaciones del Proyecto y estarán alineados con las políticas del Organismo Responsable del Proyecto.

5. **Manual de Operaciones del Proyecto**

5.1. El Coordinador General del Proyecto, en coordinación con el equipo administrativo y financiero y los equipos técnicos provinciales, preparará el Manual de Operaciones del Proyecto que incluirá las modalidades de ejecución de los componentes, la organización del Proyecto, los arreglos de seguimiento y evaluación participativa incluidos los indicadores de resultados anuales, el flujo de fondos, los procedimientos de las adquisiciones y contrataciones, los sistemas de contabilidad, gestión y control financiero,

los criterios de aprobación y techos financieros para los PNS que califiquen a transferencias no reembolsables, los reglamentos de asignación y transferencia de recursos y requerimientos de contrapartida, etc.

5.2 La adopción del Manual de Operaciones se hará previa la no objeción del Fondo. Los cambios y modificaciones al Manual de Operaciones que se consideren oportunos aplicar durante la implementación del Proyecto serán remitidos por el Coordinador General del Proyecto a la Dirección General del IEPS antes de ser sometido a la no objeción del Fondo.

Anexo 2

Cuadro de asignaciones

1. *Asignación de los recursos de la Financiación.* a) En el cuadro que figura a continuación se presentan las Categorías de Gastos Admisibles que se financiarán con cargo a la asignación de los montos de la Financiación, así como los porcentajes de los gastos correspondientes a los rubros que se financiarán en cada Categoría:

Categoría	Monto del Préstamo (expresado en EUR)	Monto de la Donación ASAP (expresado en DEG)	Porcentaje de financiación
I. Capacitación	2 350 000	200 000	100% sin impuestos
II. Consultorías	1 970 000	340 000	100% sin impuestos
III. Donaciones	8 260 000	2 020 000	100% excluyendo los aportes de los beneficiarios
IV. Vehículos	230 000		100% sin impuestos
Sin asignación	1 440 000	290 000	
TOTAL	14 250 000	2 850 000	

b) Los términos que se emplean en el cuadro supra se definen de la siguiente forma:

I. *Capacitación*. Esta categoría incluye gastos destinados al fortalecimiento de los actores de la EPS tales como materiales de aprendizaje, difusión, talleres con beneficiarios, educación financiera, pasantías, e intercambios. También incluye los costos de aprendizaje del personal del Organismo Responsable del Proyecto en relación con las actividades alineadas con el objetivo del Proyecto.

II. *Consultorías*. Esta categoría incluye el diseño y acompañamiento de los PFI, estudios temáticos, estudios de cambio climático, diagnósticos, auditorías, el estudio de línea base, las evaluaciones de mitad del período y final del Proyecto.

III. *Donaciones*. Esta categoría se refiere a transferencias no reembolsables a los beneficiarios e incluye principalmente las inversiones destinadas al fortalecimiento de las empresas asociativas y organizaciones productivas de la EPS mediante la inversión en PNS que incluyen costos por infraestructura productiva, insumos para capacitación y asistencia técnica especializada; y la entrega de incentivos condicionada a la integración económica y la generación de plazas de trabajo.

2. *Costos de puesta en marcha*. El retiro de fondos respecto de los costos de puesta en marcha realizados antes de satisfacer las condiciones generales previas para el retiro no deberán exceder un monto total de USD 200 000 para las categorías Consultorías y Vehículos.

Marco lógico

Descripción resumida	Indicadores básicos de resultados*	Medios de verificación	Hipótesis (H) / Riesgos (R)
Meta:			
Contribuir a la erradicación de la pobreza en el marco de la Economía Popular y Solidaria, en las Provincias de Guayas, Los Ríos, Azuay, Morona Santiago, Zamora Chinchipe	*Al finalizar el proyecto:* ▪ Reducción porcentual del índice de densidad de la vulnerabilidad total, respecto a la línea de base ▪ % reducción en la pobreza ▪ Al menos el 80 % de los hogares incrementan los activos del hogar respecto a la línea de base *(RIMS)*	▪ Línea de base del proyecto ▪ Informe sobre vulnerabilidad (MCDS) ▪ Informes medición de pobreza ▪ Evaluación final del proyecto, incluidos RIMS	El compromiso político con el modelo de la EPS se mantiene.
Objetivo de desarrollo:			
Mejorar los ingresos y el empleo de familias rurales de la Economía Popular Solidaria (EPS) en condición de pobreza y vulnerabilidad, en el área del proyecto.	*Al finalizar el proyecto* ▪ 20.000 familias (30 % encabezadas por mujeres, 10 % por jóvenes) reciben servicios del proyecto *(RIMS 1.8.2) (GpR)*[1] ▪ 200 organizaciones (40 % mujeres, 20 % jóvenes) reciben servicios del proyecto *(RIMS 1.8.3) (GpR)* ▪ Al menos un 80 % de las familias reportan mejoras en los ingresos, respecto a la línea de base **a/** ▪ 800 plazas de trabajo creadas (20 % jóvenes) *(RIMS 2.5.1)* ▪ 5.600 plazas de trabajo actuales mejoradas b**/** *(GpR)* ▪ 16.000 hogares capacitados en cambio climático/manejo de riesgos	▪ Línea de base sobre ingresos y empleo ▪ Evaluaciones sobre ingresos ▪ Evaluaciones sobre empleo ▪ Estudios de casos a organizaciones con PNS ▪ Registros de nuevos empleos de las organizaciones	El marco político e institucional de la EPS es estable. La coordinación y articulación entre distintas instituciones del sector público es efectiva y eficiente
Efecto directo 1/Componente 1 Las familias rurales de la EPS en condición de pobreza y vulnerabilidad y sus organizaciones fortalecidas en sus capacidades (asociativas, gestión empresarial, mercado, financieras) con enfoque de Adaptación al Cambio Climático(ACC), género y juventud	*Al finalizar el proyecto* ▪ Al menos 70 % de las organizaciones con capacidades mejoradas respecto a la base **c/** ▪ Al menos 160 organizaciones mejoran sus conocimientos en ACC respecto a la base ▪ 100 % organizaciones fortalecidas formulan su PFI con medidas de ACC	▪ Línea de base ▪ Evaluación sobre capacidades antes y después ▪ Documentos de PFI ▪ Informes de seguimiento	▪ Los techos presupuestarios anuales corresponden a las necesidades de recursos para la ejecución en la cantidad y oportunidad requerida ▪ Las condiciones climáticas y desastres naturales se mantienen estables ▪ El mercado de servicios (oferta de técnicos calificados y con experiencia) a nivel central y regiones responde a la demanda y momentos requeridos ▪ Los mercados de productos promovidos y los precios se mantienen estables
Efecto directo 2/Componente 1 El sector de la EPS cuenta con instrumentos operacionales y normativos de políticas mejorados	Al final del proyecto: ▪ 80 % mesas de diálogo provincial y 100 % mesa nacional formadas o apoyadas funcionando de forma continua **d/** ▪ Al menos 3 redes/organizaciones de segundo nivel creadas o fortalecidas participando en las mesas ▪ 4 propuestas de solución de barreras de la EPS formuladas y validadas	▪ Informes de las mesas de diálogo ▪ Registros de conformación de redes ▪ Evaluación de las redes y otros grupos fortalecidos ▪ Evaluación final ▪ Línea de base	
Efecto directo 3/Componente 2 Las familias rurales de la EPS en condición de pobreza y vulnerabilidad y sus organizaciones fortalecidas en el desarrollo de emprendimientos económicos rentables y sostenibles.	*Al finalizar el proyecto* ▪ 60 % organizaciones (según tipo) consolidan de forma sostenible sus PN **e/** ▪ 90 % organizaciones que amplían la base social funcionando de forma sostenible **f/** ▪ 90 % organizaciones de segundo y tercer nivel creadas funcionando sostenidamente **g/** ▪ 30 % organizaciones (según tipo) con acceso mejorado a servicios financieros **h/** (RIMS) ▪ 60 % grupos de ahorro y bancos comunales adoptan herramientas financieras	▪ Informes RIMS ▪ Evaluaciones temáticas ▪ Evaluación final ▪ Línea de base ▪ Convenios sub-proyectos aprobados y cofinanciados	

[1] Estos indicadores promueven acciones de discriminación positiva para la inclusión económica de mujeres y jóvenes.

Descripción resumida	Indicadores básicos de resultados*	Medios de verificación	Hipótesis (H) / Riesgos (R)
Efecto directo 4/Componente 3 El IEPS y otros actores de la EPS fortalecidos para apoyar procesos de la EPS	▪ Al menos el 60 % de las organizaciones atendidas aplican mecanismos e instrumentos de PSE participativo ▪ El IEPS cuenta con recursos humanos capacitados, instrumentos y mecanismos para procesos de EPS, metodologías de transferencia de conocimientos ▪ 25 Prestadores de servicios con desempeño mejorado (RIMS 2.21)	▪ Informes sobre SEP de las organizaciones ▪ Evaluación final ▪ Línea de base	
Productos			
Efecto 1. Componente 1	▪ 200 organizaciones participando en capacitación (50 % en ACC) ▪ 1400 personas (45 % mujeres, 20 % jóvenes) capacitadas, según demandas ▪ 1000 productores (45 % mujeres, 20 % jóvenes) capacitadas en ACC ▪ 200 organizaciones con PFI formulados ▪ 25 organizaciones (60 % de mujeres, jóvenes e indígenas) nuevas apoyadas en su conformación ▪ 20 productores (50 % mujeres, 20 % jóvenes) participando en pasantías ▪ 100 gerentes/encargados de comercialización (50 % mujeres) participan en intercambios	▪ Informes de seguimiento ▪ Informes de eventos de capacitación ▪ Documentos de PFI	
Efecto 2. Componente 1	▪ 5 mesas provinciales 1 nacional creadas y apoyadas ▪ 125 miembros (50 % mujeres, 20 % jóvenes) de organizaciones y 5 de GAD capacitados en políticas públicas de EPS y habilidades transversales ▪ 5 acuerdos de conformación y operación de redes/organizaciones de 2 nivel elaborados y aprobados ▪ 4 documentos de propuestas de solución elaborados	▪ Informes de mesas ▪ Informes pasantías, intercambios ▪ Registros de inscripción de organizaciones ▪ Informes de seguimiento	
Efecto 3. Componente 2	▪ 200 organizaciones con capacitación/asistencia técnica y financiera ▪ 50 % de los PNS agropecuarios incluyen medidas de ACC ▪ 15 organizaciones participan en Fondos de incentivos ▪ 10 ferias y 10 ruedas de negocio realizadas ▪ 80 % organizaciones con crédito identificado asistidas en trámites bancables ▪ 12 IFL con asistencia técnica recibida ▪ 40 cajas de ahorro/bancos comunitarios con asistencia técnica y capacitación en educación financiera	▪ Informes de seguimiento de PFI y PNS ▪ Informes de ferias y ruedas de negocio ▪ Informes de seguimiento	
Efecto 4. Componente 3	▪ 200 personas (hombres y mujeres, jóvenes) de las organizaciones capacitadas en SEP y GC ▪ 4 pilotos para la promoción de talentos locales ▪ 1 Plan de fortalecimiento institucional del IEPS/prestadores elaborado e implementado	▪	